



التاريخ: 2021/12/23

## **الأسير هشام أبو هوش يواصل إضرابه المفتوح عن الطعام لليوم 129 على التوالي** **"مجلس المنظمات" يطالب المجتمع الدولي بالتدخل الفوري والضغط على دولة الاحتلال للإفراج غير المشروط** **عنه**

يواصل الأسير هشام أبو هوش، من سكان بلدة دورا في محافظة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، وهو أب لأربعة أطفال، يعاني أصغرهم فشلاً كلوياً، إضرابه المفتوح عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله الإداري التعسفي من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي دون توجيه أي اتهام له أو محاكمته. ويدخل أبو هوش اليوم 129 من الإضراب عن الطعام في ظل ظروف صحية متدهورة وبالغة التعقيد وتشكل خطراً حقيقياً محدقاً على حياته، ويقبع تحت حراسة مشددة في عيادة سجن "الرملة".

وقد اعتقلت قوات الاحتلال أبو هوش بتاريخ 2020/10/27، وأصدر القائد العسكري قراراً يقضي باعتقاله إدارياً لمدة ستة أشهر دون توجيه أي اتهام له، ومنذ ذلك الحين، جُدد أمر الاعتقال الإداري بحقه لمرتين في ذات الظروف غير القانونية. وفي 2021/12/12، رفضت محكمة الاستئناف العسكرية طلب محامي أبو هوش بالإفراج عنه على اعتبار أن اعتقاله تعسفياً وأن أي تهماً لم توجه له لحينه، إلا أن محكمة الاستئناف قد أيدت استمرار اعتقاله لأربعة أشهر أخرى، من 2021/10/27 وحتى 2022/02/27. وسيبقى أبو هوش رهن تجديد الاعتقال الإداري بحقه من جديد بعدها، وهو ما يعتبر انتقاماً من أبو هوش لاستمراره في قرار الإضراب عن الطعام، ورفضه اعتقاله إدارياً دون أي مسوغات قانونية تذكر.

وكانت محكمة الاستئناف العسكرية قد بررت تأييدها استمرار اعتقال أبو هوش إدارياً بأنه رغم التقارير الطبية التي تثبت حالته الصحية الحرجة، إلا أنه لا يزال لم يصل إلى حد احتمال "الموت المفاجئ". ويعاني أبو هوش من آلام حادة في الصدر، وصداع شديد ومستمر، وآلام في مختلف أنحاء الجسم والكليتين، وفقدان للوعي، وستمتد آثارها لأمد طويل، وستخلف تداعيات صحية قد لا يكون هناك رجعة عنها.

إن مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية إذ يؤكد على تواطؤ منظومة القضاء في دولة الاحتلال الإسرائيلي في اقراف الانتهاكات بحق الفلسطينيين ودعمها، فإنه يرى في سياسة الاعتقال الإداري الممنهجة أداة قسرية تعسفية ترتقي إلى مستوى جريمة التعذيب. وعليه، فإن "مجلس المنظمات":



- يؤكد بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل وضع الفلسطينيين رهن الاعتقال الإداري إلى أجل غير مسمى، ودون توجيه أي تهمة إليهم، بناءً على مواد سرية، لا تكشف عنها للمعتقلين أو محامهم، وتستخدمه كإجراء قسري وانتقامي يستهدف النشطاء الفلسطينيين، وأعضاء في المجتمع المدني والطلاب، والأسرى السابقين وأفراد عائلاتهم.
- يطالب المجتمع الدولي، والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، بالتحرك الفوري، والضغط على دولة الاحتلال الإسرائيلي من أجل ضمان الإفراج عن الأسير أبو هواس الذي تتعرض حياته لخطر وشيك، وضمان حقه في الحرية، وعدم التعرض للاعتقال الإداري والاحتجاز التعسفي مجدداً.
- كما يطالب المجتمع الدولي بفرض إجراءات صارمة على دولة الاحتلال حتى تضع حداً للاستخدام المنهجي والتعسفي للاعتقال الإداري ضد الفلسطينيين، والضغط عليها للإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين الفلسطينيين المحتجزين لديها دون أي اتهام أو محاكمة.

انتهى

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين  
مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان  
مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان  
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان  
مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات"  
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" – عضو مراقب

مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية  
Palestinian Human Rights Organizations Council



مؤسسة الحق – القانون من أجل الإنسان  
مركز الميزان لحقوق الإنسان  
مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان  
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان  
معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان – عضو مراقب

## أعضاء مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية:

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان  
علاء سكاقي – المدير العام



مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق  
الإنسان  
سحر فرنسيس - المدير العام



مركز الميزان لحقوق الإنسان  
عصام يونس - المدير العام



مؤسسة الحق  
شعوان جبارين - المدير العام



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان  
راجي الصوراتي – المدير العام



الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع  
فلسطين  
خالد قزمار - المدير العام



مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان



مركز الدفاع عن الحريات والحقوق  
المدنية - حريات  
حلي الأعرج - المدير العام



مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق  
الإنسان  
عصام عاروري - المدير العام



معهد مواطن للديمقراطية وحقوق  
الإنسان  
د. مضر قسيس – المدير العام  
"عضو مراقب"



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان  
د. عمار دويك – المدير العام  
"عضو مراقب"

